

بحار الأنوار

[396] الشامل لجميعهن، وأيضاً فإن غاية الهبة أن تزويجه صلى الله عليه وآله واليه يجوز

بلفظ الهبة من جانب المرأة أو من الطرفين، وذلك لا يخرج الواهبة عن أن تكون زوجة فيلحقها ما يخلق غيرها من أزواجه، لا أنها تصير بسبب الهبة بمنزلة الأمة، وحينئذ فتخصيص الحكم بالواهبات لا وجه له أصلاً، وأما فعله صلى الله عليه وآله واليه فجاز كونه بطريق التفضل والانصاف وجبر القلوب، كما قال الله تعالى: " ذلك أدنى أن تقر أعينهن ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (2) " انتهى كلامه رحمه الله. ورجعنا إلى كلام التذكرة: السابع: إنه كان يجوز للنبي صلى الله عليه وآله واليه تزويج المرأة ممن شاء بغير إذن وليها، وتزويجها من نفسه، وتولى الطرفين من غير إذن وليهما، وهل (2) كان يجب عليه نفقة زوجاته؟ وجهان لهم، بناء على الخلاف في المهر، وكانت المرأة تحل له بتزويج الله تعالى، قال سبحانه في قصة زيد: " فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها (3) " وقيل: إنه نكحها بمهر، وحملوا " زوجناكها " على إحلال الله تعالى له نكاحها، وأعتق صلى الله عليه وآله عليه وآله صفية رضي الله عنها وتزوجها وجعل عتقها صداقها، وهو ثابت عندنا في حق أمته، وجوز بعض الشافعية له الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وإنه كان يجوز له الجمع بين الاختين، وكذا في الجمع بين الأم وبناتها، وهو عندنا بعيد، لأن خطاب الله تعالى يدخل فيه للنبي صلى الله عليه وآله واليه واليه. وأما الفضل (4) والكرامات فقسمان: الأول في النكاح، وهو أمور: الأول: تحريم زوجاته على غيره (5)، قال الشهيد الثاني قدس الله سره: من جملة خواصه صلى الله عليه وآله واليه واليه تحريم أزواجه من بعده على غيره، لقوله تعالى: " وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً (6) " وهي متناولة بعمومها لمن مات عنها من أزواجه، سواء

_____ (1) الاحزاب: 51. (2) في المصدر قيل ذلك:

وسوغ الشافعية أن ينكح المعتدة في وجه، وهل كان إله. (3) الاحزاب: 37. (4) في المصدر:

وأما الفضائل والكرامات. (5) في المصدر: تحريم زوجاته اللواتي مات عنهن على غيره. (6)

_____ الاحزاب: 53.